القسم الرابع

السودان أمام مجلس الأمن

١ — نص الشكوى التى قدمتها مصر إلى مجلس الأمن

جناب السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة .

تحتل القوات البريطانية الأقاليم المصرية على الرغم من إرادة الشعب الإجماعية . وأن وجود قوات أجنبية فى أراضى دولة من أعضاء الأمم المتحدة فى زمن السلم بغير رضائها رضاء حرا يعدّ امتهانا لكرامتها وحائلا يحول دون تقدمها الطبيعى ، كما أنه خرق للمبدأ الأساسى — مبدأ المساواة فى السيادة — وهو بذلك يناقض ميثاق الأمم المتحدة فى نصه وروحه وقرار الجمعية العامة الصادر بالإجماع فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ .

إن احتلال القوات البريطانية غير المشروع لمصر فى سنة ١٨٨٢ واحتلالها للجزء الجنوبى من وادى النيل أى السودان تبعا لذلك ، قد مكّن حكومة المملكة المتحدة منذ سنة ١٨٩٩ من أن تفرض على مصر اشتراكها معها فى إدارة السودان ، وأن تنفرد بعدئذ بالسلطان فيه . وقد استخدمت حكومة المملكة المتحدة هذا الوضع لكى تتبع سياسة ترمى إلى فصل السودان عن مصر عاملة على تشويه سمعة مصر والمصريين وبذر بذور التفرقة بين المصريين والسودانيين وبث الانقسام بين السودانيين أنفسهم وإثارة حركات انفصالية مصطنعة والحض عليها ، وقد سعت حكومة المملكة المتحدة بهذه السياسة ، وما زالت تسعى ، إلى فصم وحدة وادى النيل على الرغم من أن هذه الوحدة تقتضيها مصالح سكان هذا الوادى وأمانيهم المشتركة .

ولما كان احتلال القوات البريطانية المسلحة لوادى النيل والمضى فى هذه السياسة العدائية كلاهما ، تهديدا غير مشروع لحرية أمة مستقلة ووحدتها ، فقد أثار نزاعا بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة من شأن استمراره تعريض السلم والأمن الدولى للخطر .

ووفقا للمادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة ، وعلى الرغم من أن وجود القوات الأجنبية لا يتلاءم بذاته مع حرية المفاوضات ، سعت الحكومة المصرية فى حسن نية إلى الوصول إلى حل عادل لهذا النزاع عن طريق مفاوضات مباشرة مع حكومة المملكة المتحدة ، و إذ أخفقت هذه المفاوضات الطويلة المضنية حاولت حكومة المملكة المتحدة التمسك بمعاهدة سنة ١٩٣٦ التى لا يمكن أن تلتزم مصر بها ، إذ أنها استنفدت أغراضها فضلا عن أنها تتعارض مع أحكام الميثاق .

لذلك ترفع الحكومة المصرية النزاع القائم بينها و بين المملكة المتحدة إلى مجلس الأمن تطبيقا للمادتين ٣٥ ، ٣٧ من الميثاق طالبة :

(ا) جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاء تاما ناجزا .

(ب) إنهاء النظام الإدارى الحالى للسودان .

والحكومة المصرية إذ تطلب إليكم إدراج هذا النزاع فى جدول أعمال المجلس تبدى استعدادها لشرح هذا النزاع وتقديم الوثائق اللازمة حين يطلب إليها ذلك وفقا للمادة ٣٢

وأنتهز هذه الفرصة للإعراب عن فائق احترامى لـ

القاهرة فى ٨ يوليه سنة ١٩٤٧

محمود فهمى النقراشى

رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية المملكة المصرية

٢ – من محاضر جلسات مجلس الأمن

(١) من خطاب رئيس مجلس الوزراء

أمام مجلس الأمن فى ٥ أغسطس سنة ١٩٤٧

... ...

.....نطلب إليكم كذلك أن تقرروا إجلاء القوات البريطانية جميعها عن وادى النيل، عن السودان وعن أى جزء آخر من الأراضى المصرية، وأن يكون هذا الجلاء جلاء كاملا غير مشروط بشرط .

ونطلب إليكم كذلك أن تقرروا إنهاء النظام الإدارى الذى يستمسك به البريطانيون فى السودان منذ سنة ١٨٩٩، وذلك حتى يتمكن مواطنونا السودانيون من مشاركة شعب مصر رفاهيته وأمانيه .

مسألة السودان

جناب الرئيس

أرجو أن تأذن لى بأن أعرض الآن إلى وجه النزاع المتعلق بالسودان وإنى إذ كنت قد تركته إلى ما بعد تفصيل وجوه النزاع الأخرى فما ذلك لأنه وجه ثانوى للنزاع على الإطلاق بل لأن الحوادث فى تعاقبها جعلت البريطانيين يبسطون نفوذهم فى السودان نتيجة لسيطرتهم على مصر ولذلك فإن مسألة الإدارة البريطانية فى السودان لا يستطاع تفهمها من الناحيتين المنطقية والتاريخية إلا على ضوء الاحتلال البريطانى لمصر . ولما كانت مسألة السودان قد شوهت عن عمد فى خلال الشهور الأخيرة فإنى أرانى مضطرا إلى تصحيح الوقائع وإيراد الحقائق فى وضعها الصحيح فى شىء من التطويل .

حوض النيل

الوحدة الجغرافية :

إن السودان إقليم واسع مساحته مليون ميل مربع ويسكنه نحو ستة ملايين نسمة ونصف مليون .

وإذا ألقى المرء نظـرة عابرة على الخريطة تبين له لأول وهلة أن مصر والسودان قطر واحد من الناحية الطبيعية ، أما الحد الذى يفصل بينهما عند خط العرض ٢٢ فقد خلقه البريطانيون وهو حد صناعى ليس له ما يبرره من الناحيتين الجغرافية والطبغرافية .

وإذا استثنينا الهضبة الأثيوبية العالية وهى إقليم منفصل له مظاهره الخاصة بدا حوض النيل كله سهلا واحدا ينحدر فى تدرج لطيف نحو الشمال . ويقع هـذا السهل بين حدود طبيعية واضحة ففى شماله البحر المتوسط وفى شرقه البحر الأحمر وهضاب أثيوبيا وفى جنوبه منطقة البحيرات المرتفعة وحوض الكونجو وإلى الغرب الصحراء الكبرى .

ويخترق النيل هـذا السهل من خط الاستواء إلى البحر المتوسط على طول أكثر من أربعة آلاف ميل كأنه شريان يحمل الدم إلى سائر أجزاء الجسم .

أرادت الطبيعة أن يكون وادى النيل كيانا واحدا ، وأقام التاريخ الشواهد على ذلك . وإذا كانت مظاهر هذه الوحدة قد تغيرت على مر العصور فقد بقى الجوهر لا يتبدل حتى أن كل محاولة لفصم هذه الوحدة إنما هى مقاومة لمشيئة الطبيعة وأحكامها .

شجرة النخيل :

وليس أبلغ فى تصوير هذه الحقيقة من النبذة التالية التى أدين بمصدرها إلى أحد كبار الساسة البريطانيين ممن لا يستطاع اتهامهم بشدة العطف على مصر . ذلكم هـو مستر ونستون تشرشل الذى يقول فى كتابه (حرب النهر) ما يلى :

" إذا نظر القارئ إلى خريطة مجرى النيل أخذه الدهش للشبه القائم بينه وبين شجرة النخيل . فأرض الدلتا بخضرتها وخصوبتها تنتشر عند فمة الوادى كما ينتشر فى رشاقة جريد النخل وسعفه ، وقد يلتوى الجذع قليلا إذ يحنى النيل انحناءة واسعة حين يجرى فى أرض السودان . ولكن الشبه يعود كاملا جنوبى الخرطوم وتبدأ جذور الشجرة تتوغل عميقا فى السودان . وليس يسعنى أن أتخيل صورة أصدق من هذه الصورة لذلك الرباط الوثيق رباط التعاطف بين مصر والمديريات الجنوبية . فالماء — حياة الدلتا — يهبط من السودان مندفعا فى مجرى النيل كما تسرى العصارة فى ساق الشجرة لتؤتى ثمرها رطبا جنيا " .

" و إذا كانت منفعة مصر واضحة جلية فهى ليست لها وحدها إذ أن الرباط بين مصر والسودان مزاياه متبادلة . فالسودان جزء من مصر بحكم الطبيعة والعوامل الجغرافية وليست حاجة السودان إلى مصر بأقل شأنا من ذلك كى يتسنى له التقدم . فأى خير فى الجذور والأرض الطيبة إذا فصلت الساق التى لا يتهيأ المظهر الخارجى للحياة بغيرها ... ..."

الوحدة الاقتصادية :

أما من الناحية الاقتصادية فإن شطرى وادى النيل يكونان وحدة واحدة و يكمل كل منهما الآخر بحيث أن كل سياسة ترمى إلى إيثار مصالح محلية قد تؤدى إلى وقف تقدم الوادى برمته . هذه الوحدة الاقتصادية المبنية على المصالح الزراعية والصناعية والتجارية يزيدها توثقا اعتماد شقى الوادى كليهما على مياه النيل اعتمادا كاملا . والتحكم فى مياه النهر وتنظيم مجراه يهم شقى الوادى على حد سواء ويتوقف تقدمهما الاقتصادى فى المستقبل على إقامة المشروعات الدقيقة اللازمة لذلك . و إنى أستأذنكم فى الاستشهاد بما قاله فى سنة ١٩٠٤ أحد خبراء الرى المبرزين هو السير وليم جارستين فى هذا الشأن :

"ترتبط مصالح مصر فى المشروعات الخاصة بتنظيم مياه النيل بمصالح السودان إلى حد يصعب معه التفرقة بينهما ، فإن البلدين يعتمدان عليه فيما لا غنى لهما عنه من مياه . كما أن رخاءهما الزراعى يتوقف بصفة خاصة على النهر ، لذلك فمن المستحيل دراسة أى مشروع هام يقصد به تحقيق مصلحة لأحد البلدين دون تقدير لآثاره المحتمة فيما يتعلق بالآخر" .

وحدة الدين واللغة والثقافة :

على أن النيل ليس مصدرا مشتركا لحياة القاطنين على ضفافه فحسب بل إنه كان منذ بزغ التاريخ سبيل نفاذ المدنية إلى قلب إفريقيا وعن طريقه امتدت الثقافة الإسلامية إلى السودان منذ مئات السنين .

ولقد تم التوغل المصرى فى السودان فى صورة سلمية عن طريق التزاوج والامتزاج ، فإن المبادئ الإسلامية لا تعرف التمييز الجنسى أو الاجتماعى ، لم يكن هذا التوغل مقصودا ولا هو من فعل الحكومات بل جاء نتيجة لقوى الطبيعة العاملة على الوحدة ، كذلك قامت وحدة اللغة والثقافة بين سكان وادى النيل ورسخت جيلا بعد جيل وقرنا بعد قرن فأصبحت تراثا لهم ، كان هو الذى مهد السبيل إلى تحقيق وحدة مصر فى القرن التاسع عشر .

فلما ظهر محمد على على مسرح التاريخ فى صدر القرن الماضى وجه جهوده إلى تثبيت دعائم الحكم فى مصر وتوحيد نظم الإدارة فيها فتم له تركيز السلطة فى مصر ذاتها أولا وفى خارج

حدود مصر بعد ذلك بوسيلة تماثل تلك التى تم بها انتهاء النظام الإقطاعى فى أوروبا . وقد ترتب على هذا العمل نتائج قلّما عرف التاريخ مثلها ، فإن إعادة الوحدة السياسية بين مصر والسودان هى التى أنقذت وادى النيل كله من المصير الذى تردت فيه باقى القارة ، إذ عندما بلغ التوسع الأوربى حدود النيل وجد الوادى بلدا موحدا مستقلا منيعا فارتد عنه .

الوحدة السياسية :

وليؤذن لى فى أن أذكر بإيجاز ثلاثة مظاهر سياسية لوحدة وادى النيل .

فأما من الناحية الدولية فقد تجلّت الوحدة منذ سنة ١٨٤٠ فى الفرمانات التى أقرتها اتفاقات دولية . وأما من الناحية الدستورية فكان مظهرها القوانين النظامية التى صدرت ، تنص فى سنة ١٨٧٩ وفى سنة ١٨٨٢ على تمثيل السودان فى البرلمان المصرى شأنه فى ذلك شأن باقى المديريات المصرية . وأما من الناحية الإدارية فقد جعلت النظم المالية والقضائية فى السودان والمصالح المختلفة فيه تابعة مباشرة للوزارات المختصة فى القاهرة مثلها فى ذلك مثل مثيلاتها فى مصر .

الحكم المصرى :

وقد فتح الحكم المصرى أبواب السودان للحضارة الحديثة وحل النظام والرخاء فيه محل الاضطراب والفوضى ، وكما فى تقرير للمندوب المالى البريطانى فى سنة ١٨٧٦ " أن الحكم المصرى قد أحال الصحراء أرضا غنية آهلة بالسكان " .

وهل لى أن أشير هنا إلى شهادة شاهد عيان لا يمكن أن يطرق الشك إلى كلامه أذكره على سبيل المثال من بين الرحالة العديدين الذين جابوا السودان فى تلك الأيام ، تلكم شهادة سير صمويل بيكر يقول فى سنة ١٨٧٤ فى معرض الحديث عن الحقبة السابقة للحكم المصرى فى السودان :

" كانت جميع القبائل لا تنفك تحارب بعضها بعضا ولم يكن هناك حكم أو قانون وكانت أبواب البلاد كلها موصدة فى وجه الأوروبيين " . ثم يضيف الى ذلك . " أما الآن فإن التنقل فى السودان لا يعدّ أخطر من السير فى حديقة هايدبارك " .

ثورة المهدى ونتائجها :

كذلك كان السودان عندما اتجهت أطماع بريطانيا إلى وادى النيل . وقد طوّع للبريطانيين احتلالهم مصر فى سنة ١٨٨٢ أن تمتد أطماعهم إلى السيطرة على السودان وكان قيام الثورة الدينية التى قادها (المهدى) فرصتهم المنشودة فهبّوا يحققون أغراضهم

فى خطوات متتابعة . وبينما كان العمل الحاسم كفيلا بإخماد الثورة فى مهدها حالت بريطانيا دونه بكل الوسائل فسرحت الجيش المصرى وخربت عتاده وألزمت مصر الانسحاب من السودان انسحابا شاملا . ولم يكن للانسحاب ما يبرره بل إن القواد العسكريين المحليين لم يسعهم أن يتمرّوه . والحق أن إعلان العزم عليه كان بمجرده قمينا بشد أزر الثوار وامتداد نفوذهم . على أن مصر لم يكن لها فى ذلك خيار فإن حرص البريطانيين على إخراجها من السودان بلغ حد أن أصدر لورد جرانفل أمره بإقالة الوزراء المصريين الذين لا يرتضون تنفيذ هذه السياسة . ورفض شريف باشا رئيس وزراء مصر وقتئذ أن يذعن فاستقال محتجا على الضغط البريطانى .

إعادة فتح السودان :

ثم جاءت المرحلة الثانية بما يسميه البريطانيون (إعادة فتح السودان) ففى سنة ١٨٩٦ قاد كتشنر جيشا مصريا إلى السودان باسم خديو مصر وتوسل بسلطة الخديو فى ندائه إلى السودانيين يدعوهم أن يعودوا إلى طاعة وليهم الشرعى . ثم وقع حادث فاشودة فى سنة ١٨٩٨ فتمسّك كتشنر بالسيادة المصرية وكان تمسكه بها هذه المرة فى ميدان السياسة الدولية . وتفصيل ذلك أن حملة فرنسية كانت قد احتلت مدينة فاشودة ورفع قائدها الكولونيل مارشان علم فرنسا عليها ولم يرض أن ينزله إلّا عند ما أعلن كتشنر أنه تلقى أوامر من الحكومة المصرية بإعادة السيادة المصرية على مدينة فاشودة .

والواقع أن بريطانيا كانت تتذرع بحقوق مصر فى وادى النيل كلما اصطدمت فى أفريقيا بمطامع غيرها من الدول الأوروبية .

وفاق سنة ١٨٩٩ ومراميه :

ولما كانت بريطانيا لا تستطيع أن تدّعى لنفسها السيادة على السودان لم يبق لها سوى أن تتلمس سندا للمشاركة فى إدارته فاستغلّت اشتراك بعض الوحدات البريطانية القليلة فى الجيش المصرى الذى كان كتشنر يتولى قيادته وتقدمت بما سمته "حقوقا ترتبت لحكومة صاحب الجلالة بحق الفتح" لتبرير المشاركة فى الإدارة ووضع وفاق سنة ١٨٩٩ لتحقيق هذا الغرض.

وكان مقتله بفعل أفراد غير مسئولين عملا يؤسف له ومما يقع مثله فى كل مكان . على أن بريطانيا أسرعت إلى الإفادة من الحادث ولم تكتف بما أبدته مصر من الاعتذار الرسمى بل طالبت بمزايا جوهرية هى تعويض قدره نصف مليون من الجنيهات وسحب جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البحت من السودان فى خلال أربع وعشرين ساعة وإطلاق يدها فى مياه النيل خلافا لكل اتفاق سابق .

وقد جاء فى تقرير معتمد عن المسائل الدولية نشره المعهد الملكى البريطانى فى لندن تعقيبا على أحداث سنة ١٩٢٤ ما يلى : " إن الإجراء الذى اتخذ فى هذه المسألة كان مهينا للحكومة المصرية إهانة تكاد تبدو فى كل جزئية من جزئياته " .

وإذ رفضت الحكومة المصرية الإذعان لهذه المطالب احتل البريطانيون جمرك الاسكندرية وسيلة للإكراه فاضطرت القوات المصرية إلى الانسحاب من السودان حقنا للدماء وبقيت مبعدة عنه حتى أعيدت بعض الوحدات المصرية إلى ثكناتها فى السودان بعد سنة ١٩٣٦ .

الإدارة الإنجليزية فى السودان :

ولننظر الآن كيف استغل البريطانيون مركزهم فى السودان للمضى فى خطتهم :

استخدم البريطانيون سلطانهم لخدمة مصالحهم الخاصة وحدها فوجهوا الإدارة وجهة استعمارية وبقيت الأحكام العرفية سارية على البلاد منذ بدأت إدارتهم لها . وكان طبيعيا بعد ذلك أن يؤثروا العمل وراء ستار فجهدوا ما وسعهم الجهد فى عزل السودان عن العالم الخارجى وعن مصر بصفة خاصة . فليس فى السودان قنصل أجنبى واحد أو وكيل قنصل . بل إن الحكومة المصرية فى القاهرة لتجد مشقة كبيرة فى الحصول على المعلومات من مصادرها الرسمية فى السودان رغم أن ذلك حق لها .

إن هذه السياسة تفصح عنها الأرقام فقد كان بالسودان فى سنة ١٨٨٤ خمسة عشر ألف أوروبى على ما جاء فى البيانات التى أمكن الحصول عليها وتدل إحصاءات سنة ١٩٤٥ على أن مجموع الأوروبيين والأمريكيين يبلغ خمسة آلاف وتسعماية ويشمل هذا العدد جميع الموظفين البريطانيين فى السودان وعائلاتهم .

وعملت السياسة البريطانية على توهين الروابط الاقتصادية بين مصر والسودان فعمدت إلى صد التيار التجارى عن طريقه الطبيعى التقليدى إلى الشمال وتعمدت تحويله إلى موانى البحر الأحمر فكان من ذلك أن مدنا كثيرة من مدن السودان الشمالى تدهورت بعد ازدهار. وفوق ذلك نتج عن تصرفات الإدارة المحلية أن تأثرت واردات السودان من مصر .

يتشدق البريطانيون فى هذه الأيام بأنهم يرمون إلى تحقيق رفاهية السودانيين وإعدادهم للحكم الذاتى وجعلهم أمة مستقلة ولكن فى مستقبل بعيد . فهل يدهشكم أن تعلموا أن المصريين الذين لازالوا يذكرون (توقيت الاحتلال) منذ سنة ١٨٨٢ لايطمئنون إلى هذه الوعود .

محاولة فصل السودان عن مصر :

إن البريطانيين قد توسلوا بالدعاية والبطش لإسكات جموع السودانيين الذين ينادون ببقاء وحدتهم مع مصر قائمة ، فقد قبضوا فى السنة الماضية على نائب رئيس الوفد السودانى الذى يدين بالوحدة واعتقلوه . ولما أراد بعض المحامين المصريين أن يتولوا الدفاع عنه منعتهم الإدارة من دخول السودان . والرأى العام مقيد فى غير شفقة ، وحرية الصحافة لاوجود لها ، والرقابة مفروضة على الصحف المصرية والسودانية على السواء تمنع منها ما كانت آراؤه أو مبادؤه لاتتفق مع ميول الإدارة . وفى شهر يونيه من السنة الحالية صودرت ثلاث صحف تعسفا فأدى ذلك إلى اضراب عام للصحف فى الخرطوم .

واتخذت سياسة بريطانيا لفصل السودان عن مصر مظاهر شتى منها حظر الدعاء التقليدى فى المساجد فى خطب الجمعة للوالى الشرعى مليكنا ، ومنها تصعيب الهجرة على المصريين عملا وإن ظلت جائزة حكما ، وإبعاد المصريين تدريجيا عن الوظائف وعرقلة العلاقات الثقافية بين مصر والسودان ، وحرمان السودانيين من خريجى الجامعات المصرية من التوظف فى حكومة السودان . وكانت الصدمة الأخيرة أن أنكرت بريطانيا على المصريين التعيين فى منصب قاضى القضاة وهو منصب دينى يرمز إلى الروابط الروحية التى تجمع شعب مصر والسودان . بل هم قد مضوا فى هذا السبيل إلى حد إصدار البيانات الرسمية تحط من قدر مصر والمصريين وتشيع فى السودان رغبة الانفصال وحاولوا خلق جنسية سودانية مستقلة .

فمن يكون البريطانيون حتى يفرضوا أنفسهم وآراءهم على السودان . هم أعاجم بالنسبة إلى السودانيين لايشاركونهم لغتهم ولايشاركونهم تقاليدهم الدينية والثقافية ولاتربطهم بهم رابطة القربى ، فهم بذلك لايصلحون إطلاقا لتوجيه البلاد فى سبيل الرقى الاجتماعى ، ولكنهم مع ذلك يحاولون فرض إرادتهم ، وهم فضوليون يعرقلون توثيق روابط الوحدة ويعملون على هدمها ويخلقون الأقليات ويشجعونها ، ويبقون البلاد فى حالة تأخر وشقاق .

وهم إلى ذلك قد اتجهوا إلى مطمع جديد إذ خشوا إخفاق جهودهم فى فصل السودان عن مصر ، فحاولوا أن يقسموا السودان ذاته بفصل جنوبه عن الشمال ، وقد عبر السكرتير

الإدارى للحكومة السودانية عن ذلك بقولها " إن سياستنا تهدف إلى إيجاد نظام حكم ذاتى فى الجنوب يمكن أن ينفصل عن الشمال و يستقل عنه " .

ومن التدابير التى اتخذت فى تنفيذ هذه الخطة حظر الدخول إلى المديريات الجنوبية، ومعاملة أهالى الشمال الذين يقطنون فى جنوب السودان معاملة مجحفة، ومحاربة اللغة العربية وتحريم الزواج بين أهل الشمال من السودانيين وأهل الجنوب ، كذلك أنشىء مجلس استشارى خاص لشمال السودان خدمة لأغراض سياسية ، ويبدو أن بريطانيا تخطط الآن لمواجهة عودة الوحدة بين مصر والسودان بأن تعد العدة لخلق مقاطعة جنوبية يمكن ضمها عند الحاجة إلى أفريقيا الشرقية البريطانية .

جهدت السياسة البريطانية فى استمرار ودأب على تقوية قبضة بريطانيا على السودان والتخلص من النفوذ المصرى فيه، وشاعت فى السنوات الأخيرة دعاية خبيثة تصور وحدة وادى النيل فكرة استعمارية عند المصريين ، فهل من مساعى الاستعمار أن نحرص على الاتحاد بمواطنينا ونعمل على صون الروابط التى خلقتها الطبيعة وأكدها التاريخ والتى تصل السودان بباقى أجزاء مصر فنجعل منها كيانا واحدا ؟

أو ليس مما يدعوا للسخرية أن تصدر هذه الدعاية عن البريطانيين وهم الذين ملأوا وظائف السودان بالموظفين الاستعماريين تسندهم قوات الاحتلال والذين يحاولون دوام الاحتفاظ بهذا الإقليم كأنه تابع لامبراطوريتهم .

إننا نطلب إلى مجلس الأمن أن يقرر إنهاء الإدارة البريطانية فى السودان . أما الذى يقوم مقام هذه الإدارة فأمر يقرره شعب وادى النيل وحده .

إن قضية السودان قضية داخلية ونحن ننكر على البريطانيين حق التحدث باسم السودانيين ولسنا فى حاجة إلى معونتهم فى مواجهة هذا الأمر .

سندهم القوة لا الحق :

يا جناب الرئيس

لقد بينت لكم أن قبضة بريطانيا على مصر والسودان إنما سندها القوة لا الحق . وأن احتلال وادى النيل يهدم إرادة أهاليه ويخرق أحكام القانون الدولى خرقا صارخا، وأن قيام هذا التحدى المستمر يثير حفيظة الشعب المصرى .

بيّنا أن تدخل بريطانيا فى شئوننا مضرّ بمصالح المصريين والسودانيين على السواء وأنه إنكار للوحدة التى أرادتها الطبيعة لوادى النيل .

... ...

... ...

الدولة التى تتحكم فى أعالى النيل تتسلّط على مصر :

إنى أعلن من جديد أن محور النزاع المعروض عليكم اليوم هو كيان دولة ذات سيادة ، فقد قال لورد كرومر منذ سنوات طويلة إن الدولة التى تتحكم فى أعالى النيل تتسلّط على مصر بحكم وضعها الجغرافى ذاته وأضاف إلى ذلك قوله (إن مثل هذه الدولة تكون مصر فى قبضة يدها) .

إننا نطلب معونتكم فى تحقيق شرائط قيامنا بالتزاماتنا واضطلاعنا بتبعاتنا وهذه الشرائط هى جلاء الجنود الأجنبية عن بلادنا وإنهاء الإدارة الأجنبية الانفصالية التى تقوم فى جزء عظيم من أراضينا .

قضيتنا عادلة :

يا جناب الرئيس

إننا لم نعد نعيش فى ظلمات القرن التاسع عشر بل نحن نحيا فى عالم اليوم ، عالم الميثاق ، فى عالم الأمن الجماعى ، فى عالم يرنو إلى النظام والسلم ، فى عالم لا يطيق مغامرات التوسع والاستعمار .

ولقد اتخذت مصر مكانها إلى جانب الأمم الأخرى المحبة للسلام على أساس من المساواة فى السيادة ، وهى تريد أن تكون طليقة لتتعاون معها فى سبيل فتح آفاق جديدة للإنسانية .

جناب الرئيس

إن قضيتنا عادلة ، هذا يقيننا وإنا لم نلجأ إلى محاكمكم سدى ، هذا عهدنا ، وإنّ بمبادئ الميثاق إيماننا .

---

(٢) من خطاب رئيس مجلس وزراء مصر أمام مجلس الأمن

فى ١١ أغسطس سنة ١٩٤٧

... ...

... ...

وفاق سنة ١٨٩٩ :

بقى على الآن أن أكل تحليل نصوص معاهدة سنة ١٩٣٦ فيما يتصل بالمادة (١١) التى تعالج مسألة السودان . إن مجلس الأمن ليعلم حق العلم أن لاتفاقيتى سنة ١٨٩٩ طابعا غير رسمى (وهى خاصة بمستقبل الإدارة فى السودان) ويدرك المجلس أيضا أن هذه الاتفاقيات تقوم على أساس دعوى بريطانيا بأن يكون لها نصيب من إدارة السودان بحق الفتح .

لقد ذكر سير الكسندر كادوجان أن السودان كان قد أفلت من يد مصر مدة من الزمن قبل هاتين الاتفاقيتين نتيجة لنجاح الثورة التى شبت فيه على أنه يبدو أن سير كادوجان نسى أن البريطانيين أنفسهم هم الذين منعوا مصر من قمع هذه الثورة وهى فى مهدها ، وأنهم هم الذين أرغموا مصر على إخراج جيشها من السودان فى الوقت الذى كان الأمل مازال قائما فى إمكان إعادة النظام إلى نصابه فى ربوع السودان .

إن مصر لم تتخل فى أى وقت عن وحدتها مع السودان ، فباسم مصر وجه كتشنر نداءه للسودانيين ، وباسمها أرغمت الحملة الفرنسية على النكوص على أعقابها فى فاشودة ، ولم تمس اتفاقيتا سنة ١٨٩٩ سيادة مصر ، ولقد حاول البريطانيون أن يبرهنوا على أنهم يشتركون فى تلك السيادة . ولكن السودان ظل كما كان دائما ، متحدا مع مصر .

بريطانيا هى التى تحكم السودان :

تشير المادة ١٧ من معاهدة سنة ١٩٣٦ إلى استمرار النظام الإدارى فى السودان مؤقتا ، وقد تحدث سير الكسندر كادوجان عن " حكومة السودان " والواقع أن السودان محكوم منذ زمن طويل ولكن لندن هى التى تتولى الحكم فيه الآن . والإدارة التى تتولى حكم السودان هى إدارة أو تقراطية عسكرية بمعنى الكلمة . وهذا هو نوع الحكم الذى يريد البريطانيون الاستمرار فيه طبقا لمعاهدة سنة ١٩٣٦ .

مساوئ بريطانيا فى إدارة السودان :

يقول ممثل المملكة المتحدة المحترم إن بريطانيا مغفورة بما فعلته فى السودان . فهل هى مغفورة بحالة التقهقر التى بقى فيها السودانيون ؟ وهل تجرؤ على أن تدافع عن مسلكها فى حرمان السودانيين من التعليم العام؟ وأنها أوقفت التعليم العالى على إعداد من ستوكل إليهم الوظائف التافهة الصغيرة ؟ الواقع أن أمر التعليم فى السودان ما يزال مهملا بعد خمسين عاما من قيام الإدارة البريطانية فيه ، وهو إهمال يفوق ما منى به التعليم فى مصر من إهمال بعد عشرين سنة من الاحتلال .

لقد تحدث سير الكسندر كادوجان طويلا عن منح السودانيين حق اختيار مصيرهم وتقريره ، وهو أمر لا يعنى الجد فى تفكير البريطانيين ، لأنه لا يكون إلا عند ما يكون السودانيون أهلا للحكم الذاتى ، وهذا معناه فى لغة الاستعمار ، فى المستقبل النائى البعيد ، بل يعترف البريطانيون بأنه لابد من مضى وقت طويل قبل أن يصل السودانيون إلى هذه الدرجة من النضج السياسى .

وكثيرا ما أشار البريطانيون إلى ضرورة الوقوف على رأى السودانيين بالطرق الدستورية ، ولا ريب أنه من بواعث السخرية حقا أن نتحدث عن الطرق الدستورية فى بلد لم يعرف الانتخاب على أى وجه طيلة ثمانية وأربعين عاما ، هى مدة الإدارة البريطانية . إذ أن معنى ذلك من غير شك الوقوف على رأى السودانيين فى ظل الاحتلال البريطانى على صورة توصى بها لندن .

بريطانيا دخيلة علينا :

وأستطيع ياسيدى الرئيس أن أشير هنا صراحة إلى مسلك الحكومة فى شأن هذه المسألة. إننا نرى أن العلاقات بين السكان الذين يقطنون شطرى وادى النيل مسألة داخلية بل أهلية . فما كان لنا أن نساوم مع الدخيل فى هذا المضمار ، ولو كان من شأن تلك المساومة الظفر ببعض أمانينا الوطنية ، فإن نهدر على السودانيين مستقبلهم ، ولن ندع المسألة رهنا بأهواء السياسة الاستعمارية ، بل إن الأمر سيعالجه المصريون والسودانيون على أن يتحدث هؤلاء عن أنفسهم ، لا أن يتحدث عنهم لسان حكومة أجنبية فى لندن النائية .

وحدة وادى النيل :

وعندى أنه لدى المصريين والسودانيين على السواء من الأسباب ما يسوغ التقدير بأن هذه المسألة ستحل على وجه يكفل رضاءهم المتبادل . ولقد سبق أن بسطت لكم الأسباب التى تجعل من الضرورى احترام وحدة وادى النيل . كما بينت لكم أنه لا حياة لمصر بغير السودان ، وأن لا حياة للسودان بغير مصر ، وليست الحياة التى يهبها النيل هى وحدها التى تفرض أخوتنا ، فهناك التقاليد التى ترجع إلى مئات السنين ، وهناك اللغة المشتركة والثقافة المشتركة . هذه جميعا تقوى ما بيننا من أواصر يأبى المصريون والسودانيون فصمها .

وقد صنعت هذه التقاليد وحدة وادى النيل الذى يعيش أهل الوادى جميعا على جوده وخيراته . وهذه الوحدة هى التى يسعى البريطانيون إلى فصمها ، واستمرار إدارتهم فى السودان من شأنه العمل على ذلك .

إن سير الكسندر كادوجان يؤكد لكم أن حكومة المملكة المتحدة لم تنهج سياسة ترمى إلى فصل السودان عن مصر ، ولكن يخيل إلى أنه لا يسعه ان ينكر أن هذا الهدف هو ما يعمل الموظفون البريطانيون على تحقيقه فى السودان . بل إنهم ليذهبون فيما يبدو ، إلى حد العمل على تقسيم السودان ذاته .

... ...

... ...

وقد اعترف مستر بيفن فى إحدى الوثائق بمطلب مصر الأول الخاص بوحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى ، ولكن ما كاد هذا الأمر يذاع حتى فسرت تلك الوثيقة تفسيرات مختلفة ، فقال البريطانيون إن اعترافهم مقصور على السيادة الرمزية بالرغم من أن سيادة مصر الفعلية على السودان لم تبحث خلال المفاوضات .

وإنما أبرز مستر بيفن الخلاف إذ اقترح فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ أن يبعث إليه صدقى باشا خطابا تفسيريا يلحق بالمعاهدة وقد أرفقت صورة من نص هذا الكتاب بالاقتراح .

غرض الإنجليز من المفاوضات :

ولم يقتصر هذا النص على مسألة واحدة بل شمل عدة مسائل لم يثر بعضها فى مناقشات سابقة . وقد طلب إلى صدقى باشا فيما طلب منه أن يقرر أن مشروع البروتوكول الخاص

بالسودان ، وهو المشروع الذى وقعه هو ومستر بيفن بالأحرف الأولى من اسميهما يعد بمثابة توكيد للحالة القائمة فى السودان ، وأنه لا يمس بحال من الأحوال حق المملكة المتحدة فى تأمين الدفاع عن السودان .

أما الذى طلب إلى صدقى باشا أن يقرره فى هذا الشأن فهو أن مشروع هذا البروتوكول لا ينص على الاعتراف بوحدة مصر والسودان بل ينص على فصم عرى هذه الوحدة فى النهاية .

انفصال شطرى الوادى سياسة إنجليزية مقررة :

وقد حدث فى الوقت نفسه أن أدلى حاكم السودان العام بموافقة من رئيس الوزارة البريطانية ، بتصريح فى الخرطوم يوم ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ فحواه أن مشروع هذا البروتوكول ينطوى على إمكان فصم العرى بين شقى الوادى . وذأب الموظفون البريطانيون فى السودان على تشجيع فصل السودان عن مصر وإعداد العدة لاقتطاع السودان من مصر فعلا .

وقد رفض صدقى باشا بطبيعة الحال أن يوقع مشروع الخطاب الذى قدمه إليه مستر بيفن ، بل بعث إليه بدلا من ذلك بمفكرة بين فيها الصورة الواضحة التى خرج بها من مشروع البروتوكول وأشار إلى أن التفسير البريطانى له قد نأى به عن أصل مدلوله وتجاوز الحادثات التى أدت إلى وضعه .

وقد كانت هذه الحوادث سببا فى القضاء على ثقة المصريين بحسن نية الحكومة البريطانية فيما أعلنته من استعدادها للاعتراف بوحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك . بل لقد أكدت هذه الحوادث مرة أخرى استحالة الوصول إلى أية تسوية يمكن أن تحقق مطالب مصر الجوهرية .

لم يبق أمام مصر إلا أن تتقدم بشكواها إلى مجلس الأمن :

فلم يبق أمام مصر بعد ذلك إلا أن تتقدم بشكواها إلى مجلس الأمن . وهكذا أصبح هذا النزاع الآن معروضا عليه مجردا من التأويلات التى بدت فى مقترحات صدقى — بيفن .

أما المفاوضات التى وقفنا عليها سنة كاملة ، فلم تخفف من حدة هذا النزاع الذى ينطوى كما كان ينطوى دائما ، على مسألة جلاء القوات البريطانية جلاء ناجزا غير مقيد بشرط عن كل جزء من الأراضى المصرية وإنهاء الإدارة البريطانية الانفصالية بالسودان .

(٣) من خطاب رئيس مجلس وزراء مصر أمام مجلس الأمن

فى ١٣ أغسطس سنة ١٩٤٧

الاستشهاد بالمؤلفات التاريخية :

... ...

... ...

كما أستطيع إذا لزم الأمر أن أستشهد بمؤلفات مؤرخين من غير الانجليز — ككتاب تاريخ أوروبا السياسى ليورجوا — ومع ذلك فإنى على يقين ياسيادة الرئيس من أن مجلس الأمن سيتطرق إليه الملل إذا أنا واصلت الجدل التاريخى ، فليس المطلوب منكم أن تصدروا حكما على الحوادث المتتابعة التى استغلها البريطانيون للتغلغل فى الشئون المصرية والتى حملوا أنفسهم بسببها عبء القيام بتلك الواجبات الإنسانية التى نصبوا أنفسهم حماة لها ، والتى برروا بها سلوك ذلك الطريق الذى يضفون عليه الآن صفة الاستعمار المنشىء للأمم .

ولا شك فى أنه يرضى ضمائركم أن تكون الكلمة الأخيرة فى هذا النقاش لثقات المؤرخين ، إن الكتب حتى المدرسية منها فى كل البلدان تقريبا لتتضمن حكما للمؤرخين هو فى صالح مصر .

الغرض من الشواهد التاريخية :

لن يستهوينى ما فى تصحيح الأخطاء الفاحشة التى وردت فى بيان ممثل المملكة المتحدة فى يوم الاثنين الماضى من إغراء .

ولن أثقل عليكم بتفصيلات أخرى عن الضغط البريطانى الذى أرغم مصر على الخروج من السودان خلال اثنى عشر عاما من سنة ١٨٨٤ الى سنة ١٨٩٦ .

ولن أستغل سعة صدركم بتلاوة الاحصائيات الصحيحة فيما يتعلق بعدد الضحايا المصريين فى الحملة السودانية من سنة ١٨٩٦ الى سنة ١٨٩٨ فهذه ليست إلا مثل من الأمثلة التى لا أريد أن أثقل عليكم بسردها . وأود أن أذكركم بأن الغرض من جميع شواهدى التاريخية هو أن أضع أمامكم صورة صحيحة لتاريخ النزاع الحالى ، فإن هذا التاريخ هو الذى يجعل المصريين يشعرون شعورا عميقا بما خفقهم من ضيم فى موقفهم الحاضر .

إنجلترا تحاول إخفاء أقذار الاستعمار :

وتاريخ هذا النزاع يفضي إلى أحداث لا تخفى معها النوايا السامية للحكومة المصرية ، وهو تاريخ لم يعرض له أصلا بيان سير الكسندر كادوجان بل لقد حاول فى بيانه أن يخفى أقذار الاستعمار بألوان الطلاء ، والواقع أنه أغفل ذلك إغفالا تاما ، وهو بهذا قد أثبت عجزه عن مواجهة جوهر القضية فى صميمها .

أقوال ثقاة المؤرخين عن مصر والسودان :

وأظن كذلك أنكم لاتريدون منى أن أواصل النقاش فى وجوه معينة للسياسة البريطانية فى السودان . ومع ذلك فقد تسمحون لى بذكر نقطة أو نقطتين أوردهما سير الكسندر كادوجان ، فقد أنكر إنكارا باتا وحدة مصر والسودان من حيث هى حقيقة تاريخية ، مع أن المؤرخ الكبير سير أ . و . بدج — كغيره من المؤرخين — يقول : "يبدو أن السودان كان يعتبر من قديم الزمان جزءا متمما لمصر" .

نوايا بريطانيا نحو تقسيم السودان :

وقد أنكر ممثل بريطانيا كذلك أن للبريطانيين أية نوايا نحو تقسيم السودان ، وصرح بأنه لا يدرى شيئا عن بيان السكرتير الإدارى الذى سبق أن أشرت إليه ، ومع ذلك فإن البريطانيين قد وزعوا عليكم هنا نشرة عن تقدم السودان أثبتوا فيها هذه النوايا بعبارة جلية لا خفاء فيها ، فى صفحتى ١٣ و ١٤ ، وإليكم هذا البيان : "إن هذه الأعمال تتجه إلى فصل الشمال عن الجنوب وأكد ذلك استعمال اللغة الانجليزية بدلا من العربية فى مدارس الجنوب . ويخشى السودانيون فى الشمال أن تكون نتيجة ذلك آخر الأمر شطر البلاد شطرين ، بل وضم الجنوب أو جزء منه إلى أوغندا ، ولكل من الفريقين حجج لإثبات هل تؤدى مثل هذه الخطة إلى فائدة أهل الجنوب أو إلى فائدة بقية أفريقيا . وهل يصح أن تكون هذه المسألة موضوعا صالحا لدراسة بلجنة دولية"

إدارة السودان تحول تجارة السودان عن طرقها الطبيعية :

لقد حاول سير الكسندر كادوجان أن يفند قولى : "بأن إدارة السودان حولت الصادرات السودانية من طرقها التجارية الطبيعية التقليدية الممتدة على طول نهر النيل ، إلى موانى البحر الأحمر" ومع ذلك فإن هذا القول قد ورد بعبارات قد تكون واحدة فى كتاب

وضعه موظف كبير من موظفى إدارة السودان عام ١٩٣٥ . ففى الصفحة ١٦٧ من كتابه : "السودان الانجليزى المصرى" تقرأون : "كانت المدن الكبرى فى زمن العرب ، بربر ، أكبر مدن شمال السودان فأصبحت الآن خيالا بالنسبة إلى ما كانت عليه فى الماضى ، ثم الدامر وشندى والمتمه . ففقدت هذه المدن اليوم كثيرا من أهميتها السابقة نظرا لتركيز تجارة صادرات السودان فى الخرطوم وأم درمان وبور سودان ، وتحويل طرقها التجارية من وادى النيل إلى البحر الأحمر" .

قاضى القضاة :

وقد أشار المندوب البريطانى كذلك إلى ما رفضته حكومة السودان أخيرا من السماح بتعيين مصرى لمنصب قاضى قضاة السودان ، فلم يبد أى تقدير لمعنى وجود صلة روحية ودينية بين المصريين والسودانيين .

التدخل البريطانى يدق أسفينا بين شعبى الوادى :

فإذا أضيف هذا الحادث إلى الحوادث الجارية ، فإنه يؤيد حجتنا القائلة بأن التدخل البريطانى يدق أسفينا بين شعبى الوادى ويعزل أحدهما عن الآخر . على أنه يجب على أن لا أفيض فى الكلام على ما بين وجهتى نظرنا من خلاف ولا أبسط الآن مرة أخرى المسائل الجوهرية فى هذه القضية ، وهى المسائل التى رأى سير الكسندر كادوجان من الملائم أن يتجاهلها .

... ...

... ...

البريطانيون يسلمون بأن السودان أرض مصرية :

ويسلم البريطانيون أن السودان كان أرضا مصرية خلال ستين عاما فى القرن التاسع عشر كما يسلمون بأنهم حملوا مصر على سحب قواتها من السودان عقب احتلالهم لها عام ١٨٨٢ .

كذلك يسلم البريطانيون بأن استرداد السودان قد تم باسم مصر . وعليهم أن يسلموا بأنهم هم الذين حرموا مصر من أن يكون لها صوت مسموع فى حكم السودان وقد كان مفروضا أنه حكم مشترك . وعليهم أن يسلموا بأن معاهدة سنة ١٩٣٦ لم تمس سيادة مصر على

السودان ، ومع ذلك فإنهم فى خلال المفاوضات الأخيرة استطاعوا أن يحملوا أنفسهم على الاعتراف بوحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك . وسرعان ما حاولوا مسخها حتى أحالوها إلى صيغة رمزية .

ولو كان لمجلس الأمن أن يعتمد على الحقائق التى قدمها البريطانيون وحدهم لما تردد فى القول بأن الإدارة البريطانية فى السودان كانت بعيدة كل البعد عن التوفيق والنجاح .

عدم صلاحية الإدارة البريطانية فى السودان :

فإن النشرة التى وضعوها عن تقدم السودان تقرر فى الصفحة ١٣ " إن الإدارة كانت تنفر من فتح أبواب الجنوب ريثما يصبح أهله قادرين على الوقوف على أقدامهم . وقد تأخرت الاجراءات التى تعدهم لذلك أمدا طويلا" . وجاء كذلك فى الصفحة نفسها "إن الإدارة السودانية لم تقم حتى السنوات الأخيرة إلا بنصيب ضئيل مباشر فى تعليم سكان الجنوب" .

وإنى لأستطيع أن أعدد هذه الأمثلة لأدلل على عدم صلاحية الإدارة البريطانية التى سيستمرون على اتباعها الآن بمقتضى معاهدة سنة ١٩٣٦ المنهارة .

نحن نطالب اليكم أن تصححوا هذا الوضع من غير إبطاء ، فإن فيه تهديدا قائما للسلم ، وهذا التهديد يرجع إلى البريطانيين أنفسهم .

الموقف اليوم :

والموقف اليوم يتلخص فى أن الاستياء من وجودهم بالغ أشده . ولا يمكن كبته ولا تجاهله .

ولقد ثار شعور الشعب فى الأشهر الأخيرة فأهرقت دماء وأزهقت أرواح . لهذا نحن نطالب من مجلس الأمن أن يقدر الآثار التى تترتب على هذا النزاع فى جميع بلاد الشرق الاوسط .

مطالبنا من مجلس الأمن :

ونطلب منكم أن تقوموا ما فى هذه الحالة من اعوجاج بدون إبطاء .

ونطلب منكم أن تأمروا القوات البريطانية بالخروج من أراضينا وانهاء الإدارة البريطانية فى السودان .

---

(٤) من خطاب رئيس مجلس وزراء مصر أمام مجلس الأمن فى ٢٢ أغسطس سنة ١٩٤٧

المشروع البرازيلى لم يتعرض لمسألة السودان :

ولا يسعنى ، يا سيدى الرئيس ، إلاّ أن أبدى أسفى لأن مشروع القرار لم يشر أية إشارة خاصة إلى إنهاء النظام الإدارى الحالى فى السودان على الرغم من أن ممثل الصين المحترم قد رأى أن رغبة الحكومة المصرية فى الاحتفاظ بوحدة وادى النيل طبيعية جدا كما أن ممثل بولندا والاتحاد السوفيتى المحترمين صرّحا بأن مطالبتنا بجلاء الجيوش البريطانية فورا تقوم على أساس سليم .

الخطر محيق بسلامة السودان :

وإنى لأعتقد ، ياسيدى الرئيس ، أننى بيّنت أن ثمة خطرا محيقا يتهدد سلامة أراضى السودان نفسه ، وإذا كنا قد تبيّنا هذا الخطر من زمن مضى فإنه لم يقم دليل واضح على نيات الإنجليز فى هذا الشأن إلاّ فى أثناء الشهر الماضى ، وهذا الدليل قد عرض أمامكم بيد البريطانيين أنفسهم فى الصفحة ١٣ من نشرتهم عن " تقدّم السودان " وهى النشرة التى طبعتها حكومة السودان .

عزم الحكومة المصرية بشأن السودان :

ولا يسعنى أمام هذا الخطر إلاّ أن أردد عزم الحكومة المصرية على أن تعمل أبدا لحماية السودان من تقطيع أوصاله ولتمكين إخواننا السودانيين من إدارة شئونهم فى نطاق الوحدة تحت تاج مصر .

و إن تصريحات السودانيين الباسلة لتعزز ماقلناه فى هذا السبيل .

لن تتخلى عن السودانيين ، وسنعمل كل مافى وسعنا لحمايتهم من عدوان استعمار أجنبي غريب ، ولن نتركهم يفقدون شخصيتهم فى غمار أخلاط من الشعوب المغلوبة على أمرها .

و إنى لأعود فأؤكد ماقلته إننا لن نقبل أية مساومة على مستقبل الشعب السودانى .

---

(٥) من خطاب رئيس مجلس وزراء مصر أمام مجلس الأمن

فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٤٧

سيدى الرئيس

أدليت فى الأسبوع الماضى إلى مجلس الأمن بملاحظاتى على مشروع القرار الذى قدمه ممثل البرازيل المحترم وعلى التعديلات التى أدخلها ممثلا البلجيك والصين المحترمين ، ومنذ ذلك الحين قدم ممثل أستراليا المحترم تعديلا جديدا ، أستميحكم لحظة من وقتكم للتعليق عليه :

التعديل الاسترالى :

إن التعديل الاسترالى يشوه معالم المشروع البرازيلى الذى سبق أن أبديت اعتراضى عليه لأن مقتضى هذا التعديل استشارة السودانيين أنفسهم فى المفاوضات المباشرة المقترح استئنافها والتى تتناول مستقبل السودان .

وأعتقد أننى قد أوضحت لمجلس الأمن موقف الحكومة المصرية من هذا الأمر ، فإنها تؤيد كل التأييد التشاور بين السودانيين والمصريين . وقد قلت فى ١١ أغسطس . " إننا نرى أن العلاقات بين السكان الذين يقطنون شطرى وادى النيل مسألة داخلية بل أهلية . فما كان لنا أن نساوم مع الدخيل فى هذا المضمار ولو كان من شأن تلك المساومة الظفر ببعض أمانينا الوطنية ، فلن نهدر على السودانيين مستقبلهم وان ندع المسألة رهنا بأهواء السياسة

الاستعمارية ، بل إن الأمر سيطالبه المصريون والسودانيون على أن يتحدث هؤلاء عن أنفسهم ، لا أن يتحدث عنهم لسان حكومة أجنبية فى لندن النائية . وعندى أنه لدى المصريين والسودانيين على السواء من الأسباب ما يسوغ التقدير بأن هذه المسألة ستحل على وجه يكفل رضاءهم المتبادل " .

تقرير مستقبل السودان :

وأعتقد أنى قد أوضحت بجلاء فى هذا البيان رغبتنا فى تقرير مستقبل السودان بالتشاور مع السودانيين أحرارا فى إرادتهم ، لا مع البريطانيين ولا مع السودانيين مقيدين بالاحتلال البريطانى .

ليس لحكومة المملكة المتحدة دخل فى الموضوع ولن تتجه معها . وإنى لعلى يقين من أنه متى أصبح السودانيون أحرارا فى الإعراب عن آرائهم فإنهم والمصريين خليقون بالوصول إلى حل يرتضيه الطرفان ويكون متفقا مع مبادئ الميثاق الديمقراطية .